DURABLE SOLUTIONS PLATFORM

DRC DANISH REFUGEE COUNCIL

RYSE RESILIENT YOUTH SOCIALLY AND ECONOMICALLY

عوائق وفرص استخدام نهج التخـــرج في الأردن

نيسان ٢٠٢٢

أولاً: ملخص تنفيذي

مع دخول النزاع في سوريا عامه الحادي عشر، يواصل الأردنيون واللاجئون السوريون الذين يعيشون في حالة من الفقر بمواجهة اقتصاد هش وسط آفاق محدودة للمرونة والاعتماد على الذات.

يصف **نهج التخرج** أية مجموعة مدمجة ومتدرجة بعناية ومراقبة عن كثب من الأنشطة المحددة زمنياً والمصممة لتعالج بشكل شامل الاحتياجات متعددة الأبعاد التي يواجهها الأشد فقراً عن طريق دفع الأسر إلى الانتقال إلى ما وراء انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع وصولاً إلى سبل عيش مستدامة.

يعاني الأردن كدولة ذات دخل متوسط، من ارتفاع معدلات الفقر. وصل معدل الفقر القومي عام ٢٠١٩ إلى ١٥٫٧٪، بينما ازدادت معدلات الفقر لدى الأردنيين بنسبة ٣٨٪ منذ بداية أزمة فايروس كورونا، وازدادت المعدلات لدى السوريين بنسبة ١٨٪.[١] علاوة على ذلك، يعاني الأردن بسوقه الصغير غير المنظم من اقتصاد راكدٍ قليل الفرص بالنسبة للمشاركة سوق العمل. اكتسب نهج التخرج اهتماماً باعتباره منهجاً واعداً لإخراج الأسر في الأردن من الفقر المدقع إلى الاعتماد على الذات، علماً أن هذا النهج جديد على البيئة الأردنية وما يزال غير مجرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك في الاقتصادات متوسطة الدخل.

تنظر هذه الدراسة التي أعدتها كل من منصة الحلول الدائمة (DSP) ومشروع رايس (RYSE) في العوائق والآفاق أمام التطبيق الناجح لنهج التخرج في الأردن.

باستخدام المنهج النوعي وعملية تشاركية مع جهات معنية متعددة، بما في ذلك مراجعة مكتبية للمواد ذات الصلة ومقابلات أصحاب العلاقة الرئيسيين والمقابلات المتعمقة، يستطلع التقرير الممارسات الواعدة ويسلط الضوء على الدروس المستفادة ويكشف التساؤلات القائمة حول تكييف نهج التخرج بالنسبة للبيئة الأردنية. وتبدأ الورقة بتقديم نظرة عامة على التوصيات المرفوعة إلى الحكومة الأردنية والحهات المانحة والجهات التنفيذية والجهات التنفيذية الداعمة والمنفذة لنهج التخرج. وتعطي الورقة بعد ذلك نظرة عامة أيضاً على البيئة الأردنية ونهج التخرج، وتليها نظرة عامة أخرى على منهج البحث وقيوده. ويقدم القسم الرابع نظرة عامة على نتائج البحث المتعلقة بكل من (أ) محيط الاقتصاد الكلي في الأردن، (ب) البيئة القانونية والتنظيمية في الأردن، (ج) واستهداف المشاركين، (د) والتوجيه في نهج التخرج. وتعرض الورقة أخيراً الاستنتاجات عالية المستوى والتوصيات العملية المنبثقة.

يقدم نهج التخرج منهجاً فريداً من نوعه للمساعدة على التغلب على الكثير من التحديات التي تواجه بيئة الاقتصاد الكلي في الأردن.

ركزت معظم برامج سبل العيش في الأردن حتى اليوم على «استراتيجيات الدفع» مثل برامج التدريب المهني والمساعدة على إيجاد وظائف قصيرة الأمد والنقد مقابل العمل. ولكن في ظل النمو الراكد للقطاع الخاص في الأردن، ومعدلات التوظيف المرتفعة في القطاع العام، والاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، لم تثبت استدامة هذه الأنواع من التدخلات التي تركز على بناء قدرة الجهات الفاعلة على مستوى الأفراد للانخراط في الأسواق. تستكشف برامج التخرج مثل مشروع رايس طرقاً لتجاوز هذه التحديات، بما في ذلك من خلال الارتباط مع القطاع الخاص لتطوير «استراتيجيات السحب» التكميلية التي تساعد على توسيع جودة الفرص الاقتصادية المتاحة وتنوعها. وتم تحديد الفرص الملحوظة ضمن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع معالجة الأطعمة والأعمال الزراعية باعتبارها فرصاً ذات نمو مرتفع من شأنها أيضاً أن تناسب النساء والشباب واللاجئين السوريين الذين غالباً ما يواجهون عوائق إضافية تحول دون مشاركتهم في السوق.

برامج التخرج الناجحة مصممة للبناء على مخططات الحماية الاجتماعية القائمة وبالتوافق مع البيئة القانونية والتنظيمية التي تيسر انخراط اللاجئين في الاقتصاد.

توجد برامج حماية اجتماعية قائمة معتمدة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث تساعد الأردنيين واللاجئين السوريين على تلبية احتياجاتهم الأساسية على التوالي. ويمكن رفع سوية هذه البرامج للمساعدة في تقديم دعم الاستهلاك إلى

١ ملايب وبلال ومائيو ماي بوي. ٢٠٢٠. on Syrian Refugees and Host Communities in ١٩-Compounding Misfortunes. Changes in Poverty since the onset of COVID Jordan, the Kurdistan Region of Iraq and Lebanon. البنك الدولي.

المشاركين في برنامج التخرج، ولكن كثيرين يعربون عن ترددهم نظراً لأن المشاركة في برنامج التخرج ستقيد وصولهم إلى هذه المزايا. وبالإضافة إلى ذلك، تتخذ الحكومة الأردنية موقفاً قوياً تجاه تصنيف فرص التوظيف إلى فئات وإضفاء الطابع الرسمي عليها بصرف النظر عن الجنسية أو نوع الوظيفة. وبما أن برنامج التخرج يقع بشكل تقليدي ضمن القطاع غير الرسمي، نرى برامج التخرج تستكشف كيفية تقديم الدعم الأمثل لمشاركة المشاركين في القطاع الرسمي، والامتثال لمتطلبات الأعمال الصعبة المتعلقة بالمشاريع المنزلية والمشاركة في مجال الأعمال الحرة غير الثابتة أو الأعمال الحرة غير المنزلية. وفي غضون ذلك، وبينما يواجه اللاجئون السوريون عوائق تنظيمية أقل في الأردن مما يواجه الكثير من اللاجئين الآخرين في بيئات أخرى، بما في ذلك الحق بالعمل، فإنهم يستمرون بمواجهة قيود فيما يخص نوع العمل الذي يستطيعون المشاركة فيه وجودته.

قدمت المجموعات العاملة في نهج التخرج في الأردن بالفعل العديد من الدروس المستفادة عمن ينبغي استهدافه وكيفية الاستهداف لبرنامج التخرج مع أن البرنامج ما يزال في بدايته.

وبينما لم ينجح الكثير من المناهج التقليدية التي استغلها ممارسي التخرج لاستهداف المشاركين واختيارهم و/أو ليست مناسبة للبيئة الأردنية، تبدأ الجهات التنفيذية بالعمل بقوائم الفقر والضعف الخاصة بالحكومة الأردنية ومفوضية اللاجئين لتحديد سبل العيش المحتملة. ويقوم مشروع رايس والبرامج الأخرى أيضاً بتطوير وثائق تقييم محددة البيئة لقياس الفقر والضعف، وذلك من أجل اختيار المشاركين المحتملين. كما تستمر الجهات التنفيذية أيضاً بمواجهة احتمال وكيفية قياس الدافع لدى الأفراد للمشاركة في برنامج التخرج ومدى رجحان نجاحهم. وحدد مشاركو مشروع رايس ظروف المعيشة السيئة وانعدام توفر الوظائف على أنها الدافع الرئيسي لديهم للمشاركة في البرنامج وأشاروا عند اكتمال مشروع رايس إلى أنهم كانوا يأملون بالحصول على دخل ثابت وزيادة التفاعلات الاجتماعية وتحسين الثقة بالنفس. وكانت أكثر المخاوف شيوعاً فيما يتعلق بالمشاركة في البرنامج الخوف من الإخفاق والقلق من عدم تحقيقهم أي شيء عند اكتمال البرنامج، بالإضافة إلى الخوف من فقدان مساعدة الحماية الاجتماعية. ومع معرفة الجهات التنفيذية المزيد عن خصائص ملفات المشاركين المختلفين هذه، ينبغي عليها أن تعدل إجراءات الاستهداف والاختيار وأدواتهما وفقاً لذلك.

يعتبر التوجيه مفهوماً جديداً نسبياً في الأردن، وبشكل خاص في مجال برامج الشمول الاقتصادي، مما يعطي فرصة كبيرة للابتكار والتصميم المحدد للأردن.

تشير الدراسة الى وجود اتفاق عام بين المنظمات المنفذة والمشاركين على أن التوجيه في نهج التخرج ينبغي أن يركز على بناء مرونة الأسر من أجل المساعدة على التعامل مع التحديات والفرص المتعلقة بالأمور على كلا المستويين، سبل العيش والأسرة. ويوجد اتفاق مماثل من حيث الملف المثالي لموجهي التخرج في الأردن. وتم تحديد المهارات الشخصية والتواضع على أنها السمات الأكثر أهمية بالنسبة لموجه التخرج، لكن الفطنة بالأعمال وثيقة الصلة و/أو الخبرة الفنية العميقة أمران مرغوبان أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن يكون موجه التخرج أيضاً من مجتمع محلي، ومن المثالي أن يكون من نفس النوع الاجتماعي للمشارك. وكانت الحاجة والفرصة لتوجيه التخرج لمعالجة مواضيع الصحة النفسية والمرونة للتشجيع على المشاركة في أنشطة سبل العيش من بين التوقعات المميزة التي برزت.

تبقى الفرص متاحة لتنفيذ نهج التخرج في الأردن رغم الصعوبات الخاصة.

بدأت برامج مثل رايس بتحديد الفرص الإبداعية لتحقيق الدخل والممارسات الناجحة المتعلقة بالتنسيق مع الحكومة الأردنية ومفوضية اللاجئين واستهداف المشاركين وتوجيه التخرج. وعلاوة على ذلك، هناك فرصاً عديدة للمشاركة في جماعات ممارسة تعلم التخرج متعدد القطاعات مثل ائتلاف التخفيف من حدة الفقر التابع لمفوضية اللاجئين، ومنصة / فريق عمل تنسيق نهج التخرج ومساندته التابع لمشروع رايس، لتبادل المعرفة والأدوات واستكشاف الحلول الإبداعية التي ستشكل مستقبل التخرج في الأردن. ووسط جهود المساندة الجارية التي تبذلها جماعة المانحين الدوليين والجهات التنفيذية، تقف الحكومة الأردنية في موقف حسن لتفعيل إصلاح السياسات الذي يدعم خلق الوظائف ويقلل الاعتماد على القطاع العام ويخلق الفرص في الاقتصاد غير الرسمي، بينما يستمر أيضاً في تقليص العوائق التي تقف أمام سبل العيش والمشاركة المالية لدى اللاجئين السوريين.

ثانياً: التوصيات

يقدم هذا القسم نظرة عامة على التوصيات المرفوعة إلى الحكومة الأردنية وجماعة المانحين الدوليين والجهات التنفيذية التي تدعم التخرج وتنفذه.

توصيات للحكومة الأردنية:

١) التركيز على تحسين وضع الاقتصاد الكلي للأردن من خلال إصلاح السياسات الذي يدعم خلق الوظائف ويقلص الاعتماد على القطاع العام ويخلق الفرص في الاقتصاد غير الرسمي.

إلى حين تعزيز بيئة الاقتصاد الكلي في الأردن، من غير المرجح أن يؤدي برنامج الشمول الاقتصادي وحده، بما في ذلك نهج التخرج، إلى تغير مستدام وزيادة في المرونة لدى المشاركين في برنامج التخرج. ويحدث إصلاح السياسات الذي يسمح بتسهيل الأمور للمشاريع المنزلية الصغيرة للعمل بقدر أقل من القيود المزيد من الفرص للمشاركة في الاقتصاد غير الرسمي ويوسع الفرص لدى العمل الحر أو من شأن الأعمال الحرة غير المنزلية أن تكون لها فائدة مباشرة للمشاركين في برنامج التخرج الذين يعملون في هذه القطاعات بالشكل الأكثر تكراراً، بما في ذلك النساء.

٢) الاستمرار بتقليل العوائق التي تقف أمام مشاركة اللاجئين السوريين في أنشطة سبل العيش، بما في ذلك توسيع قطاعات سبل العيش وتقليص متطلبات الكوتا والتوسع في تصاريح العمل والتوسع في الفرص للمشاريع المنزلية والتوسع في وصول اللاجئين إلى الخدمات المالية.

يستمر المشاركون السوريون في برنامج التخرج بمواجهة العديد من العوائق أمام المشاركة المستدامة في أنشطة سبل العيش رغم التحسينات الكبرى في حقوق اللاجئين السوريين. وعلاوة على ذلك، تصعب التغيرات المستمرة في السياسة والتنفيذ غير المتوافق بين البلديات على الجهات التنفيذية تنفيذ التخرج من أجل دعم السوريين بفاعلية. ومن شأن السياسة والممارسة المحدثتين اللتان تساعدان اللاجئين السوريين على البدء بأنشطة تحقيق الدخل وتنميتها، وخصوصاً من خلال إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المنزلية والوصول إلى الخدمات المالية، أن تكون مفيدة بشكل خاص للمشاركين في نهج التخرج، وخصوصاً النساء.

٣) الاستمرار بالمشاركة في مجموعات ممارسة تعلم التخرج، بما في ذلك ائتلاف رفع الفقر في الأردن ومنصة / فريق عمل تنسيق نهج التخرج ومساندته التابع لمشروع رايس لتبادل المعرفة والأدوات ولتشكيل مستقبل نهج التخرج في الأردن.

يوجد العديد من جماعات الممارسة العالمية والمحلية المكرسة للشمول الاقتصادي ونهج التخرج على وجه التحديد. فعلى سبيل المثال، أقامت رايس مؤخراً منصة / فريق عمل تنسيق نهج التخرج ومساندته لطرح الحد الأدنى من المعايير من أجل التنفيذ الفعال لبرامج التخرج في الأردن وتجنب التكرار والتداخل بين المشاريع المختلفة من حيث المستفيدين والمواقع. لن تقدم الفرص لتبادل المعرفة والأدوات فحسب، بل من شأنها أيضاً أن تضمن تواجد الجهات الفاعلة في الحكومة الأردنية في مقدمة النقاشات التي تشكل مستقبل نهج التخرج في الأردن، خصوصاً وأنها تتعلق بتوسيع نطاق البرنامج الذي تقوده الحكومة.

٤) التنسيق مع الجهات التنفيذية حول استخدام قوائم المشاركين في صندوق المعونة الوطنية من أجل استهداف البرنامج وآثار المشاركة في برنامج للتخرج عند استلام مزايا صندوق المعونة الوطنية

توجد فرصة واضحة لدى الحكومة الأردنية للتنسيق مع الجهات التنفيذية على نهج التخرج بشأن استخدام قوائم المشاركين في صندوق المعونة الوطنية من أجل استهداف البرنامج وكذلك وعلى نطاق أوسع فيما يخص الآثار المترتبة على المشاركة في برنامج التخرج عند استلام المزايا المقدمة من صندوق المعونة الوطنية. وبالنظر إلى ملاءمة الكثير من المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية لبرنامج التخرج، سيكون من المفيد ضمان قدرة الصندوق على مشاركة قوائم المستفيدين مع الجهات التنفيذية في الوقت المناسب وبصورة دقيقة. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يتعاون صندوق المعونة الوطنية والجهات التنفيذية على تطوير البروتوكولات الواضحة والتراسل حول أثر المشاركة في برنامج التخرج على مزايا صندوق المعونة الوطنية. ورغم التطمينات بعكس ذلك، يتشكل لدى الأردنيين في جميع أنحاء المملكة انطباعاً بأن أهليتهم لتلقي الدعم من صندوق المعونة الوطنية قد تتأثر سلبياً بسبب المشاركة في برنامج التخرج، مما يؤدي إلى ترددهم بالقيام بذلك.

توصيات للجهات المانحة الدولية:

١) التأثير على إصلاح السياسات وزيدوا التمويل المباشر لدعم خلق الوظائف وبيئة ممكِّنة تعالج العوائق الجارية التي يواجها اللاجئون السوريون وتقف أمام المشاركة المستدامة في أنشطة تحقيق الدخل.

ينبغي على المانحين ضمن فضاء الشمول الاقتصادي أن يوقفوا تمويل الأنشطة غير الفعالة المقتصرة على الدفع، والتركيز بدلاً من ذلك على مناهج أكثر شمولية مثل التخرج. بالإضافة إلى ذلك، يقف المانحون في موقف جيد للاستمرار بتمويل أنشطة معززة ومتعلقة بالاقتصاد الكلي على نطاق أوسع تركز على خلق الوظائف وسلسلة القيمة وتنمية القطاع الخاص وتقدم برنامجاً نظيراً للتخرج ولازماً كثيراً. كما يقف المانحون أيضاً في موقف جيد لتشجيع الحكومة الأردنية على تبني إصلاح السياسات التي يخفف الأنظمة المفروضة على المشاركة الاقتصادية ويخلق المزيد من الفرص للنمو في الاقتصاد غير الرسمي اللازم لنجاح المشاركين في برنامج التخرج. وتقف جماعة المانحين الدوليين كذلك وعلى نحو مماثل في موقف جيد للاستمرار بدعم إصلاح السياسات الجارية، بالأخص فيما يتعلق بحق اللاجئين السوريين بالعمل والوصول إلى التمويل.

٢) الاستمرار بالتوسع في مدة تمويل المنح لتقديم دعم مناسب لبرامج ا لشمول الاقتصادي طويلة الأمد، بما في ذلك نهج التخرج.

تتطلب برامج الشمول الاقتصادي ونهج التخرج، على وجه التحديد، فترات تنفيذ ذات مدى أبعد، حيث يوصى بأن تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات. وبينما يبدأ بعض المانحين بتوسيع مدة التمويل، يواصل الكثيرون منهم ، وبالأخص من يعملون ضمن السياق الإنساني، بالالتزام بمتطلبات التمويل الممتدة لعام واحد. وينبغي أن يسمح توسيع الخط الزمني أيضاً بأنشطة استهلالية كافية، بما في ذلك التقييمات الاجتماعية الاقتصادية وتحليلات السوق المحددة للبيئة والمشاركين، وعملية الاستهداف والتوجيه وتطوير الأدوات.

٣) تشجيع فرص تبادل المعرفة حول نهج التخرج والتعلم وتمويلها.

توجد حاجة وفرصة واضحتين لتبادل المعرفة والتعلم بين الجهات التنفيذية والوزارات التابعة للحكومة الأردنية وجماعة الممارسة المانحين. ويقف المانحون في موقف جيد لتخصيص التمويل للمراقبة والتقييم والبحث والتعلم الذي سيمكن الجهات التنفيذية من إعطاء الأولوية لتلك المساعي. وتقف جماعة ممارسة

التخرج الأردنية بقيادة جماعة المانحين في موقف جيد لقيادة البحث المنهجي والتعلم حول الطريقة الأمثل لملاءمة برنامج التخرج وتبنيه في البيئات ذات الدخل المتوسط واللاجئين. وباستطاعة المانحين أيضاً تشجيع المشاركة والتبادل مفتوحي المصدر بين الجهات التنفيذية، وخفض القيود المتعلقة بالملكية المفروضة على الأدوات والتنافس فيما يخص مشاركة القطاع الخاص. وأخيراً، يقف المانحون في موقف جيد لتشجيع البرامج عالية الجودة من خلال دعم التعلم والملاءمة ما بعد التجريب، مما يسمح للجهات التنفيذية بالتأمل في الدروس المستفادة من البرامج التجريبية وتعمد تحديث الأدوات والإجراءات قبل التوسع.

توصيات للجهات المانحة التي تدعم نهج التخرج وتنفذه:

١) المشاركة في جهود المساندة مع الحكومة الأردنية وجماعة المانحين لمعالجة السياسات التي تؤثر على البيئة الممكِّنة وقدرة اللاجئين السوريين في الأردن على المشاركة في أنشطة تحقيق الدخل المستدامة.

أشارت جميع الجهات التنفيذية إلى أهمية جهود المساندة مع الحكومة الأردنية لمعالجة وضع الاقتصاد الكلي الحرج في الأردن والعوائق المستمرة التي يواجها اللاجئون السوريون وتقف أمام المشاركة المستدامة في أنشطة تحقيق الدخل. وبينما قد لا تكون المساندة في جوهر برنامج التخرج، لكن من الضروري أن تقوم الجهات التنفيذية بتكريس الجهود للاستمرار بمعالجة هذه التحديات الأوسع مع الحكومة الأردنية والجهات المانحة المانحة لضمان طريق مستدام وقابل للتطوير والمضي قدماً بالنسبة للمشاركين في برنامج التخرج.

٢) استكشاف الفرص لإقران أنشطة الدفع الشاملة للتخرج بأنشطة السحب التي يقودها السوق.

سيساعد ربط نهج التخرج بحلول مناسبة مبنية على حاجات السوق المشاركين في برنامج التخرج على التغلب على بعض التحديات المنهجية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والسياسات التي تضع عوائق مستمرة أمام مشاركتهم في سبل العيش المستدامة. وينبغي استكشاف تطوير القطاع الخاص وسلسلة القيمة في قطاعات مناسبة عالية النمو كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة.

٣) المشاركة مع الجهات التنفيذية في التبادل الشفاف للأدوات الدروس المستفادة حول تصميم التخرج وبرامجه.

تكافح الكثير من الجهات التنفيذية حالياً في مواجهة العديد من نفس التحديات حيث تبدأ بتصميم برنامج تخرج يتم تكييفه مع البيئة الأردنية وتنفيذه. ورغم المشاركة في الكثير من مجموعت الممارسة ذات الصلة، تبقى الشفافية وتبادل المعرفة بين الجهات التنفيذية المتعلقة ببرنامج التخرج وأعماله محدودة. وتوجد فرصة واضحة لمشاركة العمليات والأدوات والأدبيات الرمادية، وبالأخص المتعلقة باستهداف المشاركين وتوجيه التخرج. بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على الجهات التنفيذية أن تتحد بصورة نشطة لمواجهة التحديات الحقيقية التي نحدثها وتواجها في الاقتصاد، بما في ذلك دور المساعدة الإنسانية ومخططات التحفيز الجارية لأرباب العمل في القطاع الخاص.

٤) التنسيق مع صندوق المعونة الوطنية ومفوضية اللاجئين حول استخدام قوائم المشاركين الموجودة من أجل استهداف برنامج التخرج والمراسلة المتعلقة بمخططات الحماية الاجتماعية.

توجد فرصة واضحة لدى الشركاء المنفذين للاستمرار بالتنسيق مع الحكومة الأردنية ومفوضية اللاجئين حول استخدام قوائم المشاركين الخاصة بصندوق المعونة الوطنية وإطار تقييم الضعف للمساعدة في انسيابية استهداف برنامج التخرج. وسواء أكان هناك أي أثر للسياسة الفعلية أم لم يكن، يتشكل لدى الأردنيين واللاجئين السوريين انطباع بأن ما يتلقونه من مساعدة من صندوق المعونة الوطنية ومساعدة إنسانية، على التوالي، قد تكون معرضة للخطر بسبب المشاركة في برنامج التخرج، مما يؤدي إلى ترددهم بالقيام بذلك. ومن الضروري نتيجة لذلك أن تتعاون الجهات التنفيذية مع صندوق المعونة الوطنية ومفوضية اللاجئين لتطوير بروتوكولات ومراسلات واضحة وشفافة بشأن أثر المشاركة في برنامج التخرج على مزايا المعونة الآتية من صندوق المعونة الوطنية والإعانة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، تتفهم كوادر عمل جميع المنظمات المعنية، وعلى كافة المستويات، من الموجهين العاملين في الجبهات الأمامية إلى كبار المسؤولين، الرسائل المماثلة ويقومون بتبليغها.

٥) تطوير أدوات وعمليات نظام توجيه ودعم مناسبة تتعامل مع الاحتياجات الفريدة بالنسبة للبيئة الأردنية.

لدى الجهات التنفيذية العاملة في نهج التخرج، على وجه التحديد، فرصة لتصميم إرشادات التوجيه وأدوات التوجيه استراتيجياً للتعامل مع الصحة النفسية والمرونة وتدعمها، والحافز للمشاركة في أنشطة تحقيق الدخل. وقد يساعد استخدام التقييمات النوعية المتعمقة الجهات التنفيذية من أجل فهم أفضل لعتبات الأسر من أجل المشاركة والشروط التي من المرجح أن ينخرط المشاركون وينجحوا في برنامج التخرج بناء عليها، بما في ذلك موقع جلسات التدريب ومدتها، وأنشطة تحقيق الدخل والرواتب، الخ. ويمكن لتقييمات المتابعة مع من قرروا الخروج من برنامج التخرج والانسحاب المبكر أن تساعد الجهات التنفيذية على فهم سبب وكيفية ملاءمة البرنامج لجعله أكثر فائدة لهم. والأهم من ذلك، ومع تسليط الضوء على العوائق المحددة، سيكون من الضروري تكييف تصميم البرنامج للمساعدة على تجاوز تلك العوائق.